

الكلمات المفتاحية :

العنف ، العنف السياسي ، التنمية في الجزائر.

مقدمة :

تعد ظاهرة العنف من بين الظواهر التي نالت الاهتمام الواسع من الدراسة ، وذلك لما شهدته الكثير من الدول في مختلف مراحل تطورها من وجوده وعلى مختلف المستويات ، بدءًا بالعنف النفسي إلى الأسري إلى القطاعي إلى الاجتماعي الثقافي ، وصولاً إلى العنف السياسي ، وهي حقيقة اجتماعية تعرفها كل الوحدات المكونة للمجتمع من أسرة ومدرسة وشارع وجامعة ، ولكن بتفاوت دائم في حدتها من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى .

ولئن تعددت أوجه العنف كما ذكرنا فإن ما يدعونا إلى التعمق أكثر في هذه الظاهرة هو العنف السياسي كأحد جوانبها المتداخلة والمتشعبة ، والتي تعتبر وليدة تفاعل مجموعة من الظروف والأسباب ، لعل أقواها الصراع على السلطة أو القوة كما سماها ماكس فيبر ، وما يهمننا أكثر هو رصد تطور العنف السياسي وحصر أسبابه وتبيان انعكاساته على المجتمع .

والجزائر كباقي الدول في العالم عرفت هذه الظاهرة ، ليس مع بداية التعددية السياسية والتحول إلى الديمقراطية كما يعتقد البعض فقط ، وإنما منذ الاستعمار الفرنسي لها وما بعده ، لقد كان ينمو عبر مراحل تطور الدولة شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت التراكيمات التي أدت إلى انفجاره ذروتها مع مطلع

انعكاسات العنف السياسي على

التنمية في جزائر التعددية السياسية

*الأستاذ : ميلود عروس

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة التي تتناول موضوع العنف السياسي في الجزائر إلى تبين تأثيره و انعكاساته على التنمية بكل مكوناتها ، إذ أن المرحلة التي شهدت تفجر هذا العنف زادت من تفاقم مشاكل الدولة وتناقص قدرتها على تحقيق التطور الذي اتخذته شعارها البارز منذ الاستقلال ، إن الدارس للتاريخ الحديث للجزائر يكشف من أول وهلة أن هذه الدولة قابلة للتعرض لهزات اجتماعية واقتصادية وسياسية عنيفة ، والسبب الأول البسيط الكام وراء ذلك هو فترة الاستعمار الطويلة التي عانى منها سكان هذه البقعة الجغرافية والتي طبعت سلوكهم وحياتهم بطابع الفعل ورد الفعل العنيف ، أما الثاني فهو قلة التجربة والتمرس في ميدان العمل السياسي إذ أن خطوات التحول نحو نظام سياسي أكثر انفتاحاً كانت سريعة وغير محسوبة العواقب ، وهو ما أدى في زمن قصير مقارنة بأعمار الدول إلى تحول التجربة من نعمة إلى نقمة ومن محفز على المضي قدماً نحو تبني خيارات أكثر نجاعة للتنمية إلى نكسة أدت إلى شلل شبه كلي أصاب مفاصل الدولة في العمق . إن تحرك عصبية القبيلة وحب السيطرة التي غذاها الفقر والحرمان والتسلط والتفكك الاجتماعي زاد من إستعار نار العنف الذي أتى على الأخضر واليابس ورجع بالتنمية إلى نقطة الصفر من جديد .

* ميلود عروس : أستاذ باحث بجامعة محمد بوضياف - المسيلة -

طرحته من إشكالات نظرية بين مختلف العلماء والتخصصات ، ودون التطرق إلى التعاريف اللغوية على أهميتها .

تعريف العنف :

عرّفه لوفي شتراوس بأنه " إستجابة لمثير خارجي تؤدي إلى إلحاق الأذى بشخص آخر ، وتكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة " ⁽¹⁾ فأول معبر عن العنف هو الأذى الذي يلحق بالآخرين ، وقد ربط شتراوس فعل العنف بمثير خارجي وجعله المسبب الأول لذلك الفعل ، أما المتأثر بالفعل فهو طرف خارجي (شخص طبيعي منفرد) ، كما يكون فعل العنف مقرونا بمشاعر الغضب وكل ما يهيج الانسان ويدفعه إلى التنكيل بالآخرين .

كما عرّفه عمر التير بأنه " نمط من أنماط السلوك ، ينتج عن حالة إحباط ، ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ، ويحتوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بكائن حي ، أو بديل عن كائن حي " ⁽²⁾ .

وهو بهذه الحالة ينقسم إلى نوعين هما :

عنف رمزي معنوي : وهو استخدام الوسائل الغير مادية من إشارات وإيحاءات وألفاظ لإلحاق ضرر وأذى نفسي داخلي بالأشخاص ، والتأثير في ميولهم وآرائهم واتجاهاتهم وحتى في سلوكياتهم ، برأي " بيار بورديو " العنف الرمزي هو عنف هادئ ، غير مرئي ومقتنع ... أي الذي ينتج عن إيذاء تقدير الذات أو التمثيلات الجماعية للذات ، فيشكل مصدرا لتراجع الهوية ، هكذا مثلا الخطابات المعادية للأجانب والعنصرية ، أو أيضا إظهار ألقاب التفوق التي تعتبر

تسعينيات القرن العشرين ، والتي دام هذا العنف بموجها مدة عشر سنوات وأكثر ، ولئن كان البحث في أسباب تطور هذه الظاهرة يعد ضروريا لتجنب حدوثها مرة أخرى فإن رصد و دراسة نتائجها ومخلفاتها على المجتمع والدولة يحيلنا إلى إعادة التفكير مرارا وتكرارا في الفرص التي ضاعت لتحقيق التنمية المنشودة في هذه الدولة .

من هنا يمكننا طرح التساؤل التالي : ما هي انعكاسات العنف السياسي على التنمية بمختلف أشكالها في الجزائر أثناء مرحلة التعددية السياسية و التحول الديمقراطي ؟

و للإجابة على هذا التساؤل لا بد من تقسيم البحث إلى مجموعة من العناصر هي :

أولا : في مفهوم العنف إجمالاً والعنف السياسي خاصة ، التنمية ، وتميّز الحالة الجزائرية عن باقي الحالات الأخرى .

ثانيا : في تطور ظاهرة العنف السياسي ومحطاته البارزة في الجزائر والأسباب المفجرة له .

ثالثا : في آثاره على التنمية بكل تفرعاتها في جزائر التعددية السياسية .

نظرا لأهمية الموضوع -على الأقل بالنسبة للباحث- فقد ارتأيت أن أتناول في البداية مجموع المفاهيم التي تتناولها الدراسة ، ذلك أن كل بحث أكاديمي يتناول موضوعا ما ، يجب أن يوضح مصطلحاته حتى يمكن القارئ من الفهم الجيد لها ومن ثم تسهيل عملية تمرير الأفكار المراد إيصالها إليه . وسأعطي تعاريف مختصرة وعامة لهذه المصطلحات دون التعمق فيما

غير مشروعة (الإستعلاء الأرستقراطي عشية الثورة الفرنسية ، الوطنية المتعصبة، إيديولوجيات الشعب المختار أو الطبقة الحاكمة)⁽³⁾.

أما "ز.ريمون" فعرفه بأنه " كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخر وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير"⁽⁴⁾ ، والتعريف بهذا الشكل يحصر آثار الفعل العنيف في الحرمان من الحقوق المعنوية ، ولم يتطرق على عكس سابقه إلى شقه المادي .

عنف مادي ملموس : و هو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص واتلاف الممتلكات . ومن بين التعريفات، نجد على سبيل المثال :تعريف تشارلز ريفيرز، وكينيث سويتزر، إذ عرفا ه بأنه " الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم " وتعريف أرنست فان دين هاغ، القائل إنه "استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات .وقد يكون الهدف منه تحدي السلطة " وعرف بكر القباني العنف بأنه " نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب، وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه"⁽⁵⁾

ومعنى هذا أن العنف المادي يشمل كل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المادية، لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات، للتأثير على إرادة المستهدف .وعلى هذا الأساس، فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام

والقهر من جانب الفاعل، والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف.

وسواء كان العنف ماديا أو معنويا فإن غايته النهائية إلحاق أكبر قدر من الإيذاء للطرف المضاد ، لنفسه وسلوكاته أو لممتلكاته ، بقصد إرغامه وإخضاعه .

تعريف العنف سياسي :

بالمعنى الواسع ،إن أي شكل من المراقبة الاجتماعية هو عبارة عن عنف موجه إلى أفراد ملزمين بالتخلي عن إرضاء بعض التوقعات ،نحن هنا بصدد "عنف بنيوي" ينتج حسب عبارات يوهان غالتونغ" فرقا سلبيا بين إمكانيات إنجاز الأفراد وما يحققونه فعليا؛ أي العنف الذي يمكن تلمسه ذاتيا بواسطة الألم، والذي يجب تمييزه عن العنف بالمعنى الدقيق أي العنف الجسدي⁽⁶⁾ .

تندرج تحت هذا التعريف تجليات عنف الدولة ،الذي يُلْمَح إليه غالبا باسم القسر ،وأشكال العنف المعارض في وقت واحد لأنها شديدة التفاعل فيما بينها .

و يعرف "حسن بكر" العنف السياسي بأنه : " الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة المباشرة لإنجاز أهداف سياسية ،سواء تم ذلك من قبل فرد أو من قبل جماعة أو دولة ،بشكل سري أو علني ،منظم أو غير منظم"⁽⁷⁾ .

يخلص الدارسون لهذا الموضوع أن العنف السياسي هو استخدام القوة بالتهديد باستخدامها من فرد أو جماعة تعمل إما لصالح السلطة القائمة ، أو ضدها عندما يكون القصد من ذلك العمل هو خلق حالة

من القلق الشديد لدى مجموعة أكبر من الضحايا وإجبار تلك المجموعة على الإستجابة للمطالب السياسية لمرتكبي أعمال العنف⁽⁸⁾.

وهو الموظف لفرض وضع سياسي معين، أو للحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير أو قلب نظام حكم قائم. وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر. فهناك عنف السلطة السياسية أو النظام السياسي والذي يشتمل على عدد كبير من الأفعال التي تلجأ إليها السلطة الرسمية لفرض نظام معين، والمحافظة على النظام القائم، ثم هناك أفعال العنف التي توظفها الجماعات التي تعارض السلطة الرسمية⁽⁹⁾.

تعريف التنمية:

يعرف التنمية معجم مصطلحات البيئة والتنمية بأنها " القيام بالبناء أو الأشغال الهندسية أو التصدير أو الزراعة أو الإنشاءات أو أي عمليات أخرى أو مشاريع أو غيرها يتم الإضطلاع بها على سطح الأرض أو تحتها أو إجراء أي تغيير مادي في استخدام أي أرض أو بنيات أو تنفيذ أي برامج أو خطط عمل بغية تحسين الاستفادة من الأرض أو الممتلكات أو المؤسسات أو تحسين الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية لبلد ما⁽¹⁰⁾ "

يدين مفهوم التنمية في إبرازه منذ بداياته وإرهاصاته الأولى لعلم الاقتصاد، وذلك في الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي، في عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث والذي استخدم مصطلح التقدم الاقتصادي، حيث قصد به "إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين لإكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل

يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال⁽¹¹⁾.

ثم انتقل هذا المفهوم إلى بقية حقول المعرفة في أواسط القرن العشرين وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت مفاهيم:

. التنمية الاجتماعية، والتي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

. التنمية البشرية، التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

. التنمية الثقافية، التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان فكريا وفنيا، ثم وفي مرحلة لاحقة ظهر مفهوم التنمية الشاملة والذي يؤكد على ضرورة تناغم وانسجام مكونات التنمية.

وبالرجوع إلى أدبيات الفكر في قضية التنمية يتبين أنه ليس هناك إجماع بين الباحثين والمختصين في مختلف ميادين العلوم وحقول المعرفة على مفهوم محدد للتنمية، بل يتعدى الأمر ذلك إلى حد أننا قد لا نجد إجماعا حول مفهوم التنمية في الحقل العلمي الواحد.

فالإقتصاديون ينطلقون من مداخل اقتصادية في تعريفهم للتنمية، والإجتماعيون ينطلقون من المنظور

الاجتماعي ، كما أن علماء السياسة ينطلقون من مقترحات سياسية ، وهو الحال عند علماء الإدارة والعلوم الأخرى .

"ويمكن أن نعرف التنمية بعجالة على أنها المسار الذي بمقتضاه يمكن لوحدة أن تحقق قصارى إمكاناتها سواء من الناحية الكمية أو النوعية . إن الهدف المتوخى من أي مسار للتنمية هو "الفعالية" المتمحور حول حسن امتلاك الانسان لمحيطة المادي والاجتماعي ، لكن على كل مسار للتنمية يروم الاستمرارية والدوام أن يحدد أهداف فعاليته وفق ثقافته ومرجعياته ، فالثورة الصناعية والتكنولوجية الأوروبية قامت من داخل النهضة الثقافية والإصلاح الديني ، والتنمية من المنظور التاريخي لم تكن نتاجا للمعرفة التكنولوجية فقط وإنما كانت نتيجة للإزدهار الثقافي والإرادة السياسية كذلك⁽¹²⁾ .

وقد عرّفت التنمية الشاملة بأنها: "عملية التحول الحضاري التاريخي المتعدد الأبعاد، الذي يمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء أو تحديدا وتوصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"⁽¹³⁾ .

تميز الحالة الجزائرية :

لا شك أن ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ذات خصائص متفرّدة في الزمان والمكان والظروف المحيطة ؛ فقد اعتبرت أول تجربة في العالم العربي

التي تقاطعت فيها الأزمة الاقتصادية الخانقة وما أنتجته من حراك مجتمعي تجسد في أحداث أكتوبر 1988 ، مع أزمة سياسية تجسدت في إلغاء الانتخابات التشريعية في جولتها الثانية سنة 1991 وما انجرعنها من فوضى وانقسام للمجتمع ، والذي صاحبه مباشرة إنتقال من إيديولوجية اشتراكية إلى أخرى شبه رأسمالية ، ومن أحادية سياسية ذات شرعية ثورية إلى تعددية ديمقراطية باحثة عن شرعية قانونية ، ومن نظام سياسي ذو حكم عسكري إلى آخر ذو واجهة مدنية .

انتشرت ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بأشكاله المختلفة. سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي الذي يمارسه المواطنون أفراداً أو جماعات ضد النظام السياسي ومكوناته، أو ما يطلق عليه العنف السياسي المؤسسي الرسمي ، والذي تمارسه السلطة من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين أفراداً أو جماعات، أو عناصر معينة منهم. وحيث أن الظاهرة يكتنفها الكثير من الغموض في جوانبها المختلفة، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البحث والتحليل في جذور ومسببات العنف السياسي في الجزائر قبل التطرق إلى آثاره على التنمية بأنواعها المختلفة .

جذور العنف السياسي في الجزائر :

في حديثنا عن الجزائر كدولة مستقلة حديثا ينبغي أن نركز اهتمامنا في استقصاء جذور الظاهرة على عاملين رئيسيين هما العامل البنائي التكويني للدولة والعامل السياسي أي الخيارات السياسية المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم .

عنه من قبل بالعامل البنائي التكويني الذي لعب فيه التاريخ الاستعماري دورا أساسيا .

. تماسك وصمود النظام الاجتماعي التقليدي : إن التماسك هو السمة المميزة لأبنية ومؤسسات المجتمع التقليدي حيث لا يبقى للفرد دور فيه إلا دور الأعراف والتقاليد والتصورات التي يفرضها المجتمع ، وهذا ما يجعل كل مجتمع تقليدي يسلك مسلكين: الأول سوسيولوجي قوي يتحكم في الأفراد عن طريق البنيات العتيقة كما أشرنا ، والثاني ثقافي سائد ومترسخ يؤطر الوعي الفردي والجماعي ، والذي يقوم بدوره بتصليب الهياكل التقليدية وتطعيمها ضد عوامل التغيير . وهنا نشير إلى دعم المسلك الثاني للأول في اتجاه مستمر نحو كبح كل عملية أو حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق التغيير سواء على المستوى الفردي باعتبار الفرد عامل مؤثر إذا كان حرا ، أو على المستوى الجمعي المتأثر بالخارج إذا كان البناء قابلا للاختراق .

والجزائر كباقي دول شمال إفريقيا اتجه مجتمعيها تدريجيا بعد الاستقلال إلى النزعة القبلية الجهوية ، هذا الاتجاه ساهم في عملية الضبط وبالتالي الاستقرار على المستوى الداخلي (الجهة) ، ولكن على المستوى الخارجي أي خارج حدود العشيرة فإن آلة العنف تتحرك تلقائيا كلما شعرت بالتهديد ، وهذا المفهوم ينطبق على مايسمى بالفعل ورد الفعل خاصة بين السلطة السياسية والرعية ، فالسلطة السياسية وبما تقوم به من أعمال تتعلق بنزع الملكية لأغراض الصالح العام كمثال يعتبر اعتداءً على الجهة أو المنطقة من وجهة نظر السكان ، وبالتالي ينشأ الصراع وهو ما يعرف بالعنف والعنف المضاد .

1/ العامل البنائي التكويني : والذي يجسده التطور التاريخي للمجتمع الجزائري بكل مكوناته وأطيافه ، والتي نجد منها المؤسسات السياسية ، المؤسسة العسكرية ، الأحزاب السياسية ، منظمات المجتمع المدني ، الأسرة ، المدرسة، فكل مرحلة من مراحل البناء شهدت تفاعلات بين هذه المؤسسات أوجدت في الكثير من الأحيان حالات تأزم وتوتر ، وإعادة تكرار هذه التوترات مرّات عديدة هو الذي جعلها تترسخ وتلتصق وتصبح ظاهرة ، أي أن التراكم في عدد الأزمات المجتمعية التي تحولت إلى توترات سياسية هو ما جعلنا نصنف العنف كظاهرة مجتمعية سياسية في الجزائر.

ولا شك أن الظاهرة (العنف) ذات أصول تاريخية وراثية ، وعليه فإن أول مرحلة ممهدة للعنف في الجزائر كانت نتاج الاستعمار العنيف الذي زرع بذوره الأولى ، إنه بالمفهوم السوسيولوجي الإستعدادات الفطرية للدفاع عن النفس والأرض أي المقاومة ، مقاومة الخطر من أجل البقاء⁽¹⁴⁾.

. الإستعمار الفرنسي : لا شك أن العامل الإستعماري كان سببا قويا لتجذير السلوك العنيف لدى الفرد الجزائري ؛ ذلك أنه مارس كل أنواع الاستبداد والاضطهاد والتعذيب والإذلال والاعتداء على هذا الشعب ، وهو ما ولّد ردات فعل قوية لديه وهو ما تجسد خاصة في كثرة المقاومات الشعبية وخاصة المسلحة منها منذ 1930 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954 ، ولم يكتف الثوار من أصحاب الأرض بمقاومة المستعمر فقط بل تجاوزوه إلى معاقبة المتعاونين معه بكل الأشكال وأعنفها ، ولعل أكثرها شيوعا كان التصفية الجسدية ، وهذا ما عبرنا

اعتبار التعددية الحزبية شكلا من أشكال الضعف والنزاع الداخلي ، وأرسى النظام دعواه لكي يحكم بناءً على دوره التاريخي في الحصول على الاستقلال وعلى عقده الاجتماعي مع الفئات الشعبية ، أي الوعد بتعليم حر وبالرعاية الصحية وتوفير الإعانات الحكومية للمواد المدعومة والسكن ، وكل من قام بتحدي النظام على نحو خطير كان غالبا ما يتهم بالخيانة⁽¹⁶⁾.

ولكن السلطة السياسية وخلال فترة الحكم كلها لم تستطع المحافظة على هذا العقد ، وبدى مع مرور الزمن أنها تخلت عنه وأنها غير ملزمة به والحقيقة أنها لم تكن تملك الإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، هذا ماجعل فئات واسعة من المجتمع تنظر بعين الريبة لهذا المخطط خاصة مع تفشي أمراض البيروقراطية والفساد المالي والسياسي، ودليل ذلك فشل تقريبا كل البرامج السياسية الخماسية التي كانت تعول عليها هذه السلطة بداية بالثورات المختلفة (الزراعية والصناعية) وحتى برامج مكافحة الندرة ،وبعدها محاولة تحرير العمل السياسي والاقتصادي الذي كانت نتائجه كارثية.هذه البرامج التي كانت تعدّ من أولويات السياسة العامة في الجزائر افتقرت إلى الخبرة والكفاءة وطغت عليها النظرة الشخصية (شخصية الحاكم) ،ورفضت بل وأقصت كل مشكك في نجاعتها ، وهو ما جعل ردات الفعل اتجاهها تكون عنيفة مع مرور الزمن .

أسباب العنف السياسي في الجزائر:

من المرجح أن العنف السياسي له أسباب كثيرة ومتداخلة ، ولكن في أحيان كثيرة نجد أن سببا بعينه

. علاقة المواطن بالسلطة : تطرح إشكالية العلاقة بين المواطن والسلطة أزمة المشروع السياسية فالمواطن ينظر إليها على أنها ليست في مستوى طموحاته ولا تطلعاته أي أنها لا تحقق أمانيه في عيش كريم أولا ولا في إشراكه في العملية السياسية ثانيا وإن وجدت فهي شكلية مظهرية ؛ ليس هناك علاقة تكافؤ أو حوار بين السلطة والجمهير في المجتمع ، ليس هناك اعتراف متبادل ، وسير متبادل للإلتقاء عند نقطة تحفظ التوازن العلائقي في مناخ مرن ومتكيف . السلطة لا تريد مواطنين ، بل أتباعا ، إنها تخشى المواطنة التي تعبّر عن ذاتها ، تخشى المواطنة التي تنزلها من مكانتها الجبروتية إلى مستوى اللقاء الانساني ، فالسلطة قطعية تصاب بالذعر من اللقاء الانساني مع المواطن ، ذلك اللقاء الذي يتضمن اعترافا متبادلا ، وتساؤلا متبادلا في الوقت نفسه ، إذ إن السلطة في المجتمع المتخلف تخشى وضعها موضع التساؤل وهو شرط الاعتراف بشرعيتها⁽¹⁵⁾.

2/ عامل الخيارات السياسية المتبعة :

تجدد الأزمة السياسية الجزائرية جذورها من الاختيارات التي تم اتخاذها خلال الفترات الأولى للإستقلال ؛ إذ اختارت الجزائر على غرار الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال اعتماد الحزب الوحيد للدولة مع انتهاز اقتصاد مخطط ، فبعد مضي أكثر من سبع سنوات من الحرب الدامية من أجل الحصول على الاستقلال ، كان زعماء الدولة الجدد متخوفين من اعتماد نظام التعددية الحزبية الذي من شأنه أن يجعل الدولة ضعيفة وعرضة للمناورات الخارجية . فقد بدا أن الدولة القوية تستلزم الوحدة حول الإيديولوجية الوطنية ، و

المرحلة الإستعمارية تحديدا ثم إلى المراحل اللاحقة لبناء الدولة الجزائرية والتي هي على الترتيب :

1/ أزمت الثورة : نشير أولا أن مرحلة الثورة الجزائرية لم تخل يوما من وجود مشكلات ، أحيانا تكون ظرفية وأخرى تكون طويلة الأمد ، والتي كان لها تأثير كبير في استسهال السلوك العنيف لحل القضايا الخلافية بشكل حاسم ، ومن هذه الأزمت نذكر :

- الصراع الذي حدث بين الإندماجين والإصلاحيين و الاستقلاليين.

- الأزمة التي حدثت داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1953. والتي تطورت إلى درجة حدوث صدامات مسلحة.

- الصدامات والتصفيات التي جرت بين أجنحة الثورة داخليا وبين الداخل والخارج .

. أزمة مؤتمر الصومام : لقد حاول عبان رمضان في مؤتمر الصومام في 20 أغسطس 1956 فرض مفهومه لطبيعة الكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي ، فأكد مبدئين. هما : الأول : ضرورة تفوق السياسي على العسكري وخضوع الثاني للأول ، ثانيا : تفوق الداخل على الخارج ، أي أن الأولوية لمن يناضلون داخل التراب الجزائري المحتل وليس خارجه . فشلت محاولة عبان هذه باغتياله من طرف رفاقه في لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) في مراكش في شهر ديسمبر 1957 . وكانت هذه الحادثة منعرجا خطيرا في تاريخ الجزائر لأنها أكدت الإنشقاقات والتوترات بين الإخوة الفرقاء ، وهو ما سيلقي بضلاله على المسار السياسي لجزائر الاستقلال.

2/ الصراع على السلطة : يعتبر الصراع على السلطة

يؤدي إلى انفجاره ، ولكن الدارسين لهذه الظاهرة لم يحددوا سببا قائما بذاته يؤدي إلى انفجاره ، لأن دراسة حالات بعينها بينت أن ما يعتبر سببا حاسما لاندلاع أعمال العنف في دولة أو مجتمع معين ، يكون ثانويا في مجتمع أو دولة أخرى ، ومثال ذلك العامل السياسي .

فالضغوط السياسية الممارسة من قبل الأنظمة (الاستبداد) لا تؤدي كلها إلى وجود ثورة من طرف الشعوب ، والأنظمة الملكية في الدول العربية دليل قوي على ذلك ومن قبلها الأنظمة الدكتاتورية في دول أوروبا الشرقية وبنسبة أقل في دول أوروبا الغربية .

إذن يجب أن يقترن العامل السياسي (الاستبداد) بعامل آخر ربما يكون اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي ، حتى تصل الضغوطات إلى درجة تولد الانفجار ، ولذلك يجب أن تُحدد كل الأسباب التي تؤدي إلى وجود ظاهرة العنف السياسي في دولة أو مجتمع معين مع تحديد السبب الرئيس لاندلاعه ، وأن لا نعمم هذا الطرح على باقي الحالات الأخرى .

في الجزائر هناك عدة أسباب أدت إلى بروز ظاهرة العنف السياسي ، والتي عملت مجتمعة على تفاقمه وتطوره ليصبح ظاهرة مجتمعية خطيرة ، ويمكن أن نقول أن إلغاء الإنتخابات التشريعية في دورتها الثانية لعام 1991 وإعلان حالة الطوارئ كانت القطرة التي أفاضت كأس العنف ، وحولت مسار التحول الديمقراطي من حالته السلمية الصحية إلى حالته المسلحة المرضية . هذا بالتأكيد إضافة إلى وجود وتفاعل أسباب أخرى أدت قبل ذلك إلى الوصول إلى هذا المنعرج ، وهذه الأسباب تعود في تاريخها إلى

من أبرز الأسباب المولدة للعنف وخاصة السياسي منه ، ففي الجزائر برز الصراع على السلطة من الأيام الأولى للإستقلال ، بل منذ الاستعمار وهو ما تجلى في مؤتمر الصومام كخلفية تاريخية لهذا الصراع سنة 1956 وأسبقية السياسي على العسكري أو العكس والتي كانت نتيجته حسم الأمر بتصفية عبان رمضان في ديسمبر 1957 وتأكيد أفضلية العسكري على السياسي ، إذن الصراع على السلطة لم يكن وليد تسعينيات القرن العشرين بل كان مصاحبا لكل مراحل تطور الدولة والدليل مختلف الأحداث التي شهدت على ذلك والتي نوجزها فيما يلي :

. مؤتمر طرابلس كعملية جس نبض للأطراف الطامعة في السلطة ، وكتجسيد لهذا الصراع بعد الاستقلال وما تمخض عنه مما يعرف بأزمة صائفة 1962 عندما أزاح قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة قائد هيئة أركان الجيش هواري بومدين وعزلوه بقرار رسمي من منصبه .

. الإنقلاب العسكري للعقيد هواري بومدين (19 جوان 1965)، أو ما يعرف بالتصحيح الثوري الذي أزاح بموجبه الرئيس أحمد بن بلة .

. محاولة الانقلاب الفاشل الشهيرة للعقيد الطاهر زيري قائد هيئة الأركان سنة 1967 ، وما تمخض عنه من استبعاد قادة الولايات السابقين من كل اجتماعات مجلس الثورة .

3/ غياب العدالة التوزيعية : تشير مشكلة عدم العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في القدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة

النظام على الإستجابة لها من جانب آخر، وينبع هذا الخلل من مصدرين: أولهما النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، وثانيهما هو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وإنحيازها لصالح فئات دون أخرى. هذه الأخيرة لن تجد مخرجا سوى اللجوء إلى استخدام العنف السياسي من أجل الحصول على جزء من الثروة. حيث لعبت الأزمة الإقتصادية الناتجة عن تقهقر أسعار النفط لسنة 1986 واقتراها بإنخفاض قيمة الدولار دورا كبيرا في ظهور أعمال الشغب والعنف الجماهيري والمطالبة بتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى إحساس طبقات عريضة من الشعب باحتكار مجموعة من الجنرالات أو النافذين في أعلى هرم السلطة لثروة بلدهم وشعبهم ؛ هناك أناس يحصلون على امتيازات هائلة حتى بدون أدنى تعب ، وفي المقابل أناس لا يحصلون على الحد الأدنى من الثروة رغم كدّهم وتعبهم والسبب راجع إلى طغيان قيم المحاباة والمحسوبية والرشوة والقبلية والعائلية على المعاملات والصفقات والتوظيف . وكمثال على ذلك الإستيلاء على المال العام وتهريبه ، فبعض المسؤولين يستغلون وظائفهم لسرقة الأموال العمومية ثم تهريبها الى الخارج نتيجة ضعف غياب الرقابة الرسمية عليهم ، وهذا ما يؤدي إلى الانتقام من خلال ممارسة العنف⁽¹⁷⁾.

4/وعي الحرمان : يقصد بالحرمان عدم الإشباع لما يراه الأفراد ضروريا أو مرغوبا أو متوقعا ، والمحرومون هم أكثر فئات المجتمع شعورا بالاستياء اتجاه الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة . فهذا

الحرمان يدفعهم إلى تنظيم أنفسهم في محاولة لإرغام السلطات والمؤسسات على تحسين ظروفهم .

حدد عالم السياسة "تيودر قارت" الحرمان على أنه قصور وتعارض بين توقعات الأفراد عن الأشياء وشروط الحياة التي يعتقدون أنهم يستحقونها وبين قدرات بيئتهم الاجتماعية ، فالحرمان في أبسط معانيه ، هو التفاوت السليبي بين التوقع المشروع للواقع والذي يؤدي إلى سيطرة ما يسميه قارت بالموقف الإحباطي .

وبدل وعي الحرمان على معنى إدراك الأفراد والجماعات التي تعاني الحرمان حقيقة أوضاعها وقدرتها على تغيير هذه الأوضاع وهنا تبرز أهمية الإيديولوجيات والصفوات البديلة التي تعبئ المواطنين ضد النظام ، وتقدم تبريرات بضرورة تغيير الأوضاع وترسم صورة مثالية للمستقبل أمام الجماعات التي تعاني الحرمان . هات أمثلة عن الجزائر ١١ كيف كانت وعودها في هذا الاتجاه⁽¹⁸⁾ .

5/ الهامشية الاجتماعية : وضع علماء النفس الاجتماعي قائمة بعدد من السمات التي تميز الانسان الهامشي ، حيث أشاروا إلى أنه يتصف بازدواجية المشاعر والاتجاهات ، الولاء المزدوج ، تقلب المزاج والشعور بالدونية واللامبالاة والانطواء والاعترا ب ، وبضعف بناء الأنا ، والعدوان ، والميل إلى الاتجاهات السلفية والاستجابات السريعة للمواقف ، وعدم القدرة على تأجيل الاشباع للدوافع الفردية .

هذه الخصائص تؤدي بالأفراد التي تنتشر بينهم القيام بنشاط عدواني نحو المجتمع الذي يعيشون فيه ، ولقد عدد علماء النفس الاجتماعي الأفراد والجماعات

الذين تنتشر بينهم هذه السمات الهامشية فوجدوا : المراهقين ، الطبقات الفقيرة ، الأشخاص الذين نزلوا سلم التدرج الاجتماعي والمهاجرون من القرى إلى المدن

6/ أحداث أكتوبر 1988: لقد واجهت السلطة بواور الإحتجاج الشعبي الاقتصادي واجتماعي فكانت أحداث أكتوبر 1988 ، أو ما يعرف بثورة الخبز التي دخلت من خلالها الجزائر مرحلة جديدة بإقرار التعددية السياسية والحريات في مجتمع تميز من قبل بسيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني بتقييد حركيتها خاصة على المستوى العلني واختراقها ، فعبرت هذه الأحداث عن عنف وغضب شديدين لم يستطع النظام السياسي مواجهتها ، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية طبقاً للمادة 119 من الدستور إعلان حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988 ، والتي بموجبها دخل الجيش إلى العاصمة وأوكلت له مهمة إعادة الهدوء⁽¹⁹⁾ . وابتداء من 07 أكتوبر توسعت رقعة الأحداث لتشمل أغلب المدن الجزائرية ، واستمرت هذه الأحداث إلى غاية 10 أكتوبر 1988 ، وترجع أسباب هذه الأحداث إلى : -سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة نتيجة انخفاض أسعار البترول 1986 - الإختناق الاجتماعي في ظل إقتصاد خاضع لسلطة مركزية وللدولة ، ومنع المبادرات الفردية ، وخضوعه لإصلاحات جزئية وعشوائية ، تسببت في تأزيم الوضع الاجتماعي للشعب⁽²⁰⁾ .

إن هذه الأحداث تعبر عن سياق إقتصادي وإقتصادي يكفي للإنفجار ، والتي أدت إلى تغيرات عميقة في الحياة السياسية ، ورغم أن مطالب البيئة الداخلية للنظام الشعب- كانت إقتصادية واجتماعية بالدرجة

الأولى فإن الأخير تجاوب بطريقة مغايرة وكانت مخرجاته عكس ذلك، حيث جاءت في شكل إصلاحات سياسية موسعة من خلال إقرار دستور 1989 والإعلان عن التعددية السياسية.

7/ توقيف المسار الانتخابي وتبعاته:

كان أول تنافس انتخابي للأحزاب في شهر جوان 1990 على المجالس المحلية وقد تميزت بالهدوء والأمن وبلغت نسبة المشاركة 65% من عدد المسجلين⁽²¹⁾، وقد كان مقررا إجراء انتخابات تشريعية في 27 جوان 1991 بالنسبة للدور الأول ليتبعه الدور الثاني بعد 03 أسابيع، إلا أن الانتخابات أجلت لوقت لاحق، وسبب تأجيلها إعتراض الأحزاب المعارضة على القانون رقم 91-07 المحدد للدوائر الانتخابية، لكونه حسب اعتقادها في خدمة الحزب الحاكم كما إنتقدت القوانين الانتخابية بشدة من طرف الحزب الحاصل على الأغلبية في الانتخابات المحلية، وعارض بذلك الانتخابات التشريعية وانتهج من أجل ذلك الدعوة إلى الإضراب الشامل غير المحدود زمنيا والذي شرع في تطبيقه في 25 ماي 1991 مع الدعوة إلى تنظيم مسيرات شعبية مستمرة في شوارع المدن وكانت العاصمة ساحتها الرئيسية وتمكنت المسيرات المتواصلة في شوارع العاصمة والمدن الأخرى من حشد عدد معتبر من الأنصار، واستطاع الحزب أن يتحكم في هذه المسيرات أحسن تحكم من حيث التنظيم والانضباط والتموين⁽²²⁾ ونتج عن هذا الوضع :

- تأجيل الانتخابات التشريعية لوقت لاحق والتي فاز بها لاحقا الحزب الأكثر معارضة بـ 188 مقعد.
- سقوط الحكومة في 04 جوان 1991.
- خروج القوات العسكرية إلى الشوارع منتصف ليلة

04 جوان 1991 بعد إعلان حالة الحصار من أجل إعادة الأمن المتريدي. بات الوضع يندر بالسلبية على كل الأصعدة وقد تميز الجو بالقلق الشعبي الواسع، وامتد إلى كامل التراب الوطني وهنا تجدر الإشارة إلى ما أنتجه هذا الوضع من خلال ما يلي:

- أجبر الرئيس على الإستقالة بعد خطابه الموجه للأمم يوم السبت 11 جانفي 1992⁽²³⁾.
- حل المجلس الشعبي الوطني والذي أمضاه الرئيس قبل استقالته بتاريخ 04 جانفي 1992 وقرار الحل تعود صلاحياته إلى رئيس الجمهورية حسب المادة 120 من دستور 1989.

- إعلان رئيس الحكومة الجديدة في بيان للشعب أن الحكومة ستواصل مهامها الدستورية للمحافظة على النظام العام ووجه طلبا للجيش الوطني الشعبي بمقتضى القانون رقم 91-23 الصادر في ديسمبر 1991 لمساهمة في حماية الأمن العمومي. أيام قليلة قبل إجراء الدور الثاني للانتخابات، جاء بيان متلفز مفاده أن المجلس الأعلى للأمن المجتمع في يوم 11 جانفي 1992 في مقر الحكومة، قد قرر بالإجماع إستحالة مواصلة المسار الانتخابي إلى غاية أن تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات⁽²⁴⁾.

بدأت مؤشرات الفوضى تتصاعد، خاصة بعد حل الحزب المعارض وسجن قياديه، حيث حكم عليهما بـ 12 سنة سجن نافذة بهم عديدة أبرزها التآمر على أمن الدولة⁽²⁵⁾ وإنشاء ما يسمى بلجنة إنقاذ الجزائر، ثم لجوء النظام إلى العنف ضد أعضاء التيار الإسلامي، وقمع قوات الأمن للمتظاهرين، وملاحقة

فبالضرورة سنجد أساس كل تنمية وكل تطور، وسنجد يمثل أسبابها و يجسد نتائجها، وعليه فإن كل إضرابه هو ضرر بالتنمية .

في الجزائر وجزء العنف السياسي كانت الحصيلة ثقيلة جدا ولا تقدر بثمن بالنسبة للعامل البشري فالإحصاءات تقدر عدد القتلى بمئات الآلاف ناهيك عن المهجرين والمسنونين ، أو المفقودين من كلا طرفي الصراع ، والذين يعتبرون جميعهم أبناء هذا الوطن.

فعلى مستوى مرتكب العنف السياسي : سواء كان فردا أو جماعة ، يمكن ذكر :

الهالك : فالممارس للعنف يسبب لنفسه الفناء، ويعرضها للانتقام من الآخرين ، خاصة في ظروف المواجهة المباشرة حيث يكون الشخص إما قاتلا أو مقتولا ، وكلاهما هالك ، ومعنى هذا أن سنوات طويلة في إعداد هذا الفرد ذهبت هباءً منثورا ، سنوات من التربية والتعليم والإنفاق الصحي ، والإمكانات المادية والمعنوية التي كانت مصخرة لأجله على قلتها لم تعد بالفائدة ، لا على الفرد بحد ذاته ولا على المجتمع ، وهو ما أحدث نزيفا في الموارد البشرية ، حيث يقتل المعلم والأستاذ والطبيب والعامل والموظف في الإدارة والشرطي ورجل الدين والسياسي وحتى الرئيس (محمد بوضياف) ، إن العنف في هذا الموقف لا يفرق بين الأشخاص ، لا من حيث الوظيفة ولا من حيث الديانة ، أو العرق أو النسب ، إنه يأتي على كل أصناف البشر، ولنا أن نتخيل حجم الطاقات المستنزفة التي كانت تمثل الغد المشرق لهذا الوطن .

قدرت إدارة المباحث الفدرالية الأمريكية عدد القتلى في الفترة ما بين 1992 و 1996 بحوالي 200 ألف قتيل،

العناصر ذات الصلة به. وأمام عنف الدولة، اختار أعضاء التيار الإسلامي خيار واحد هو اللجوء للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل النظام وقوات الأمن التابعة له والذي أخذ يعتقل عشوائيا وبمجرد الاشتباه، ومن جانب القوى المعارضة للحزب المنحل والتي هددت بمحاربة الأصولية ودخلت البلاد في دوامة العنف السياسي المسلح .

آثار العنف السياسي على التنمية :

لا شك أن الحديث عن مشكلات التنمية لا ترتبط فقط بظاهرة العنف ،ذلك أننا نجد الكثير من معيقاتها، ولكن ما شدنا هو سرعة تأثر التنمية بهذه الظاهرة من حيث التأثيرات والانعكاسات المباشرة فبمجرد شيوع و انتشار العنف في الدولة حتى تبدأ مؤشرات النمو في الانهيار، وتنقلب الحياة الاجتماعية العادية إلى فوضى ، ويحل الخوف والرعب محل الأمن والاستقرار والذي يمكن أن يمتد حتى خارج حدود الدولة ،ولكن مادامنا نركز في هذه الدراسة على الجزائر ،فستكتفي بحصر وعرض الآثار الداخلية فقط ،وهذا لا ينفي الامتدادات الخارجية لها .إذن العنف لا يستهدف وصول أطرافه إلى السلطة فقط ، أي أن نتائجه لا تقف عند المستويات السياسية وعلى أعلى هرم السلطة فقط بل تتجاوزها إلى كل المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...وهو ما نوضحه كالتالي :

آثار العنف السياسي على التنمية البشرية : إذا كان الانسان هو أساس كل شيء في أي مجتمع،

وهذا العدد يشتمل على مجمل القتل في صفوف الجماعات الإرهابية، قوات الأمن المشتركة ومكافحة الإرهاب، والمواطنين، في حين أعلنت السلطات الجزائرية عن إجمالي عدد قتلى يقدر بـ 27 ألف قتيل في الفترة ما بين 1992 و 1997⁽²⁶⁾.

وتقدر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي يرأسها المحامي عبد النور علي يحيى، عدد المفقودين من 1992 إلى 1998 بنحو 28 ألفا، في حين أقرت السلطات بأنها لم تتسلم سوى نحو 7 آلاف ملف للبحث عن المفقودين لا سيما على مستوى المرصد الوطني لحقوق الإنسان⁽²⁷⁾.

السجن : أغلب الممارسين للعنف السياسي ، وإن لم يقتلوا فإن مصيرهم لا محالة إلى السجون والمعتقلات ، وفي ذلك تضييع لحياتهم ومستقبلهم ، وتعرض أنفسهم للمحن ، ففي الجزائر نجد عدد المعتقلين السياسيين بحسب دراسات منفصلة حوالي عشرة آلاف إلى عشرين ألف معتقل.

النفى : في كثير من الحالات التي يحدث فيها عنف سياسي نجد المتورطين في أعماله ينفون إلى خارج حدود الدولة وذلك وفق اتفاقيات تبرمها السلطة السياسية مع دول أخرى لقبولهم ، ونشير إلى أن المستفيدين من هذا الإجراء غالبا ما يكون لهم وزن سياسي مرموق ، أو يعتبرون من قادة الجماعات والمنظمات التي تقود العنف ، وذلك لعدم إثارة غضب الرأي العام وخاصة الخارجي منه ، لأن الدول الديمقراطية ، ومنظمات حقوق الإنسان لديها اعتراضات كثيرة على إعدام الأشخاص سواء كان قانونيا أم غير قانوني .

الهجرة : يضطر أسر ممارسي العنف في أحيان كثيرة إلى الهجرة عن مساكنهم وأراضيهم إلى أماكن بعيدة ، نتيجة المضايقات التي يلقونها من الجيران أو الجماعات الأخرى أو من السلطة السياسية ، وهو ما يؤدي إلى استنزاف وخسارة إمكاناتهم المادية والمالية .

الاحتياج : إذا كان الممارس للعنف رب عائلة ، وفقد مصدر رزقه فإن هذه العائلة تتعرض للفقر والاحتياج ، وخاصة إذا لم تجد من يعيّلها في غيابه ، وربما ينحرف أفرادها لتلبية احتياجاتهم المادية⁽²⁸⁾ . وهو ما قد يؤدي إلى ظهور أزمات أخرى تضاف إلى أزمة المجتمع .

من خلال هذا الطرح المبسط يتضح الحجم الحقيقي للخسائر على مستوى التنمية البشرية ، إذ لا يمكن تعويض الكفاءات والكوادر والمتخصصين كل في مجال عمله ، والتي كانت تمثل القاعدة الصلبة للنهوض بتطوير المورد البشري ، من دون ذكر الوقت اللازم من جديد لاستعادتهم وتعويضهم بآخرين ، إضافة إلى الميزانيات المالية الضخمة المرصودة والتي كان من الممكن استثمارها في مجالات وقطاعات أخرى . وكأن التراكم المعرفي المنتقل من جيل إلى جيل في شكل خبرات قد انقطع لمدة عشر سنوات وعوّض بالعنف والهمجية .

تأثير العنف السياسي على التنمية الاجتماعية : ما يقال عن التنمية البشرية يمكن تعميمه على كل أنواع التنمية ، ولكن في المجال الاجتماعي يمكن الحديث عن الخسائر المتعلقة والمتصلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن من مؤسسات اجتماعية وثقافية ، وتعليمية وحتى دينية ، فضلا عن قرى

كالفنادق ،والخدمية كالإدارات ومحطات الوقود ...وهذا بالتأكيد سيفاقم من معاناة المجتمع الذي يعاني أصلا نقصا في هذه المرافق الحيوية والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء ومردودية الأفراد والجماعات في سبيل التنمية المنشودة .

من خلال هذا الجرد السطحي لخسائر المجتمع ماديا ومعنويا نجد أن العنف السياسي قد أدى إلى تراجع التنمية إلى أقصى الحدود ،ولئن كانت الأضرار المادية التي أصابت المنشآت الاجتماعية مستطاع ترميمها أو صيانتها أو بناؤها من جديد فإن المعنوية منها كطريقة العيش الجديدة التي خلفتها الظاهرة وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والاجتماعية لا يمكن استردادها ولا حتى التخفيف من انحرافاتها ،فقد سادت في المجتمع مظاهر لم تكن معروفة من قبل مثل التشدد والتطرف من جهة أو التحرر والميوعة من جهة أخرى ،إضافة إلى بروز ظاهرة التفاوت الاجتماعي الحاد على خلفية التفاوت المادي ،وطغيان الفردانية على حساب الجماعة التي كانت تكفل نوعا من التلاحم والتراحم والتعاطف الاجتماعي .إضافة إلى فقدان المجتمع ثقته في مثقفيه ومشايخه وأساتذته نتيجة للدور الهزيل الذي أظهره طوال مراحل الأزمة ؛ بحيث غلب الصراع على آرائهم ورؤياهم ،وعلى أفكارهم ومساهماتهم في حل الأزمة التي عصفت بالبلاد ،وتحوّل دور المدرسة والجامعة من منابر للعلم والفكر والبحث إلى هياكل لمحو الأمية ،كما عرفت المساجد نفس الفتور وأصبحت تضم جماعات مختلفة بمذاهب دينية وصلوات وفتاوى مختلفة ...، إن تأثير العنف السياسي على الجانب الاجتماعي في

مدمرة ومستشفيات متضررة ، فحسب مصادر إعلامية فإن قطاع التربية عرف 900 عملية تخريبية مخلفة خسائر مقدرة بـ 3 ملايين دينار كما عرف قطاع الصحة 395 عملية بتكلفة 500 مليون دينار⁽²⁹⁾ .

انتشار الخوف والفرع والرعب : إن أعمال العنف وخاصة السياسي منه تدخل الرعب على الناس ؛وتجعلهم يعيشون في قلق وخوف ،يضاف إلى ذلك ما قد يلحقهم من أذى لمجرد الاشتباه بهم ،كأن تربطهم علاقة صداقة سابقة بهؤلاء الممارسين للعنف ،فكم من أناس قتلوا أو زجّ بهم في السجون بسبب ذلك ،وقد تصل درجة الخوف إلى الامتناع عن الخروج من البيت أو السفر في بعض الأوقات وهو ما حدث فعلا في الجزائر أيام الفرع حيث كان الناس يبيتون تقريبا قبل غروب الشمس ،وهي دلالة ومؤشر قوي عن الاحساس بانعدام الأمن في المجتمع .

إحداث الفرقة : فالعنف يؤدي إلى ترسيخ روح الجهوية والعشائرية ،والعصبية ،وتأليب جماعة ضد أخرى ؛فيؤدي ذلك إلى تنافر المكونات الاجتماعية ،وانتشار الحقد والكراهية ومحاولة الانتقام من الآخرين ،فهو ضرب للوحدة الاجتماعية وللسيادة الوطنية.هذه الفرقة أذكت من جديد روح القبيلية والتشردم وحب الذات .

إغلاق وإتلاف المؤسسات الاجتماعية : فأعمال العنف تؤدي إلى تخريب المرافق الاجتماعية وبالتالي توقفها عن أداء دورها وخاصة المدارس وقاعات العلاج (المستشفيات) ،ودور العبادة ،والمرافق الثقافية كدور الشباب ،والرياضية كالملاعب وقاعات الرياضة ،والترفيهية كالحدايق العامة ،والسياحية

الجزائر كان ولا يزال الشعب يحصد أشواكه إلى غاية نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة .

تأثير العنف السياسي على التنمية الاقتصادية :
هناك عدة آثار سلبية للعنف السياسي على مستوى التنمية الاقتصادية ، يمكن إجمالها في حجم الخسائر التي قُدرت بحوالي 23 مليار دولار⁽³⁰⁾ لإصلاح وإعادة تهيئة ما تم تخريبه ، وما يمكن تفصيله في هذا الجانب نجد :

تخريب البنية الاقتصادية التحتية : يؤدي العنف السياسي إلى انهيار البنية الاقتصادية التحتية للدولة ؛ حيث تخرب الطرقات والمسالك والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانئ ، وتقفل المصانع أبوابها نتيجة للخوف أو التخريب ، أو نقص (أو انعدام) المادة الأولية وكمثال على ذلك نورد بعض الاحصاءات مثل و1500 عملية مست مناطق طاقوية ، والذي تنجر عنه انعكاسات أخرى خطيرة وكثيرة ولعل أهمها انخفاض فرص العمل و الدخل الفردي وهو ما يؤدي إلى البطالة والفقر وبالتالي الدخول في الحلقة المفرغة التي تعيد انتاج العنف من جديد .

العزلة الاقتصادية : و المتعلقة بالاستثمارات الخارجية والسياحة ، فقد عانت الجزائر من هجرة الاستثمارات نحو بلدان أكثر أمنا .

يذهب الدكتور محمد بن يحيى اليماني إلى أنه: من القضايا المتفق عليها أن للعنف أو الإرهاب آثار سلبية على جوانب متعددة من حياة الناس، ولعل من أبرزها الجوانب الاقتصادية، وتتمحور الآثار السلبية الاقتصادية للإرهاب في الإضرار بالقدرة التناسبية للاقتصاد المحلي في مجال جذب الاستثمارات، ذلك

أن العنف يوفر بيئة طاردة للاستثمارات مهما كانت طبيعة البنى التحتية المادية والقانونية المتاحة، ومهما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية مواتية، فهو لا يؤثر على مجرد طرد الاستثمارات، بل يفرغ البرامج والخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية من مضمونها ، و يؤدي تراجع المناخ الاستثماري بسبب العنف إلى إهدار فرص العمل المتاحة، وإلى تدني مستوى التدريب والتأهيل الذي يمكن أن يتوافر عليه عنصر العمل المحلي، موازنة بالأحوال العادية⁽³¹⁾ .

ومن جراء هذه العمليات في البلاد تزداد عمليات السرقة ويزداد الفساد المالي والإداري في الكثير من الإدارات وخاصة المؤسسات المالية والتجارية وكذلك تحويل الأموال إلى الخارج و السبب أن البلد ليس آمنا للأعمال التجارية و مثل هذه التجاوزات تؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية .

. ضعف المبادلات التجارية بسبب المخاطر المتعددة للعنف من تخريب للموانئ والمطارات وكذا تضيق على الحدود البرية .

. ظهور اقتصاد الموازي وانتشار ظاهرة التهريب . وتجارة السلاح والمخدرات ، والسوق السوداء نتيجة الاحتكار .

. عرقلة النشاط السياحي الداخلي والخارجي بسبب غياب الأمن والاستقرار ، فالسياح مثلهم مثل رؤوس الأموال لا تنشط إلا في البيئات الآمنة ، وكذا تدني مستوى الخدمات الفندقية .

. الإضرار بميزانية الدولة واختلال الميزان التجاري ؛ بسبب أعباء مكافحة العنف من خلال الميزانيات

الضخمة الموجهة للقطاع العسكري والأمني وشراء الأسلحة والذخائر، وعلاج آثاره مثل عمليات الإصلاح والترميم وتعويض الضحايا .

. لقد عانى قطاع المواصلات المتمثل في نقل البضائع والمسافرين أشد المعاناة من تلك العمليات العنيفة التي كانت تحد من تنقلات المواطنين وأغراضهم، وتاليا تحد من النشاط الاجتماعي ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق وهو ما كاد يؤدي في وقت من الأوقات إلى انتشار المجاعة ، حيث صُغت عملية إمداد ولايات بأكملها بالموونة الغذائية بسبب قسوة العنف⁽³²⁾ .

إن عرقلة مسيرة التنمية تظهر في تحويل الحصص المالية الموجهة للتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات إلى وجهات أخرى ك شراء الأسلحة والذخائر وصرف رواتب الأعداد الكبيرة لرجال الأمن كالجيش والدرك والشرطة والحرس البلدي وعناصر الدفاع الذاتي .

تأثير العنف السياسي على التنمية السياسية : ان الاستقرار الأمني والسياسي هو احد أهم المقومات الرئيسية للتنمية ، فبدون الأمن والاستقرار لا توجد تنمية وبدون التنمية لا توجد الدولة القوية ذات الأسس السليمة ،

فالدكتور عبد الله بن سليمان الباحث يرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعد أحد أهم المقومات البديهية للتنمية ، وهذا يعني أن اختلاله دليل على اختلال مسيرة التنمية، وتشير كثير من الدراسات التطبيقية إلى أن أهم أسباب التخلف في الكثير من الدول النامية تعود للاضطرابات السياسية

والاجتماعية التي تسود فيها . إن بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون واحترام الدستور وتنمية الشعور بالانتماء للدولة والأمة ، واحترام الرؤى والبرامج السياسية للآخر ، وإعداد المناضل السياسي الكفاء، وتنشئة المواطن الصالح الواعي بحقوقه المؤدي لواجباته ، المشارك برأيه وعمله في بناء الوطن هو أسعى ما تبتغيه التنمية السياسية في الوقت الراهن وفي كل وقت . إن العنف بكل أشكاله وخاصة السياسي منه كانت ولا زالت نتائجه مخيبة للآمال ومحطمة للمعنويات ومعيقة للتنمية السياسية وبالتالي لتطور الدولة⁽³³⁾ وهذا ما حدث في الجزائر من خلال :

. إضعاف الدولة في مختلف المجالات السياسية وحصر دور السلطة السياسية في الضبط والمراقبة ومحاربة العنف ، فإلى وقت قريب كانت السلطات توجه كل طاقاتها للتخلص من مظاهر التخلف والتوجه نحو اللحاق بقاطرة التطور تتحكم في كل شيء من قطاعات استراتيجية وتجارة خارجية ، وتضع مخططات لتطوير الصناعة والفلاحة ، وكانت الدبلوماسية الجزائرية تعتبر إحدى أقوى الدبلوماسية على المستوى العربي والإفريقي ، فهي من تنظم وترعى المؤتمرات الدولية وتساهم في فض الصراعات بين الدول ، لكن العنف الداخلي نسف أركان وركائز كل شيء .

. عدم الإستقرار السياسي ؛ وهو ما جسده تعاقب مجموعة من الحكومات في ظرف وجيز ، وهذا له انعكاسات سلبية عديدة كعدم جدية السياسات العامة التي ترسمها كل حكومة وضعف إطاراتها وقلة فاعليتها...وغلبة طابع السياسات الأمنية للمحافظة

متأكد من صحتها بسبب ضبابية الرؤيا في ذلك الوقت .

. جرّ الدولة إلى توترات دبلوماسية خارجية: وذلك بالإعتداء على المستأمنين و الرعايا الأجانب بالقتل؛ فالإعتداء على المستأمنين والرعايا الأجانب كالسياح، والدبلوماسيين، والعمال، من شأنه أن يدخل الدولة في توترات وأزمات مع دول هؤلاء الرعايا، وقد تنفلت الأمور إلى تدخل في الشؤون الداخلية، أو تنزلق إلى حروب طويلة الأمد، وفي أحسن الأحوال عزل الدولة عن المجتمع العالمي. وهو ما حدث فعلا مع الجزائر وكمثال على ذلك نسوق حادثة اغتيال رهبان تبحرين في ولاية المدية والتي لازالت تلقي بظلالها على العلاقات الدبلوماسية مع بلادهم فرنسا إلى اليوم، حيث اعتُبرت في الكثير من المرات عائقا في وجه محاولات تحسين العلاقات بين البلدين .

وتجدر الإشارة إلى التنبيه بأن هذه الإنعكاسات لم تكن نتيجة عوامل سياسية بحتة بل كانت في أغلب الأحيان نتاج تصادم وتفاعل مجموعة من الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المزرية التي عاشها الشعب الجزائري طيلة مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، والتي كان من الممكن تجاوزها لو حدث نوع من التوافق والتنازل من جميع الأطراف في سبيل بناء دولة القانون .

خاتمة:

من خلال ماورد في الدراسة يظهر بوضوح التأثير السلبي للعنف السياسي على التنمية بكل أشكالها في الجزائر، وفي هذه الدراسة بالذات سقطت النظرية التي تقول بأن العنف يمكن أن يكون عامل تغير

على النظام. إضافة إلى المساس الدائم بقداصة الدستور وتغيير مواده تبعا لتغير الظروف والحالات، والصراع مع الأحزاب السياسية والخلاف حول الشرعية، وازدياد توسع الهوة بين السلطة والشعب .

. تعطيل العمل المؤسساتي للدولة وتعويضه بالمجالس الانتقالية المعيّنة، وهو ما حدث عندما استقال الرئيس الشاذلي بن جديد وذلك بإنشاء هيئة سميت بالمجلس الأعلى للدولة يرأسها محمد بوضياف ويساعده أربعة أعضاء، واستعيض البرلمان بمجلس إستشاري، دون اللجوء إلى إجراء أي نوع من الانتخابات وهو ما أدى الى افتقاد السلطة شرعيتها القانونية .

. إضعاف هيبة الدولة بسبب الإعتداء المتزايد على رموزها وقياديينها وشخصياتها ولعل اغتيال الرئيس - رئيس المجلس الأعلى للدولة - الراحل محمد بوضياف أبلغ دليل على ذلك، بالإضافة إلى شخصيات أخرى معروفة مثل عبد الحق بن حمودة الذي شغل منصب الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين.

. زعزعة ثقة المواطن بالسلطة السياسية أو النظام السياسي القائم، بسبب عدم القدرة على حمايته أولا وعدم القدرة على تلبية احتياجاته المادية من عمل وسكن وخدمات صحية في ظل الفوضى السائدة ثانيا، إضافة إلى تشويه صورة النظام السياسي حيث برزت في مرحلة العنف دراسات وأبحاث تروج لأفكار وعناوين تهتم هذه السلطة صراحة بوقوفها وراء أغلب عمليات العنف الدائرة في البلاد على غرار " الحرب القذرة " و " من يقتل من في الجزائر " و " أيام الفزع في الجزائر " وهي عناوين غير

6/ غي هرميه وآخرون ، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ، مرجع سابق ، ص 284 ، 285.

7/ حسن بكر ، أسباب العنف ودوافعه ، دراسة ميدانية في أسيوط 1994 ، مجلة الفكر العربي ، عدد 93 ، مصر ، 1998 ، ص 7 .

8/ محمد محفوظ ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي ، مجلة النبأ ، شهرية ثقافية عامة العدد 78 ، أوت 2005 .

9/ مصطفى عمر التير ، العدوان والعنف والتطرف ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، الرياض ، 1993 ، ص 44،45 .

10/ يوسف إبراهيم السلوم ، معجم مصطلحات البيئة والتنمية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1997 ، ص 34 .

11/ سليمان الرياشي ، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 245

12/ نزيه أيوبي وآخرون ، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي ، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث ، ط1 ، المغرب الأقصى ، 2000 ، ص 12،13 .

13/ مصطفى العبد الله الكفري ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 816 ، يوم 2004/04/16 ، ص 01 .

اجتماعي إيجابي ؛ إذ أن الظاهرة زادت من تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والتي كان لها الأثر السلبي القوي على المجتمع بكل أطيافه ومكوناته ، لقد حصد المجتمع من وراء هذه التجربة المريعة سنوات من الدم والدموع ومن الضياع والتخلف ، استنزفت ثرواته البشرية والمادية . والافادة الوحيدة لهذه التجربة هو وعي كل غيور على هذا الوطن أن لا تجتمع أسبابها مرة أخرى أبدا مهما يحدث .

قائمة الهوامش والمراجع :

1/ جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت لبنان ، 1997 ، ص 32 .

2/ فريق من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ، ترجمة الأب إلياس زحلاوي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 لبنان ، 1985 ، ص 142 .

3/ غي هرميه وآخرون ، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 بيروت لبنان ، 2005 ، ص 284 .

4/ جليل وديع شكور ، العنف والجريمة ، ص 32 .

5/ حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1992 ، ص 22 .

- 14/ فاطمة فضيلة دروش ، الآليات السوسيو ثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري ، مقال غ م ، جامعة المسيلة ، الجزائر .
- 15/ مصطفى حجازي ، التغلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور ، المركز الثقافي العربي ، ط 9 ، المغرب الأقصى ، 2005 ، ص 196 .
- 16/ نزيه أيوبي وآخرون ، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الاسلامي ، مرجع سابق ، ص 118 .
- 17/ مسعود بوسعدية ، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الجزائر ، 2011 ، ص 61 .
- 18/ علي سموك ، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري ، ص 58،59 .
- 19/ سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990 ، ص 178 .
- 20/ mohammed hadef, l'algerie menacée par qui et par quoi ? .media plus.algerie , 1995 , p 39 .
- 21/ محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999 ، ص 89 .
- 22/ محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع نفسه ، ص 110 .
- 23/ الحسين بركة ، أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات الانعكاسات ، النتائج ، ط 1 ، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1997 ، ص 39 .
- 24/ رمضان بلعمري ، اليوم الذي فتح أبواب جهنم على الجزائر ، جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد 2571 ، الصادر بتاريخ 2005./12/27
- 25/ جمال لعلامي ، الطريق الوعر... والمصالحة المؤجلة ، جريدة الشروق اليومي ، الجزائر ، العدد 2571 ، الصادرة بتاريخ 2005/12/27
- 26/ اليمين زرواطي ، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1978-2008 ، مطبوعات إي- كتب ، لندن ، 2014 ، ص 149 .
- 27/ اليمين زرواطي ، المرجع نفسه ، ص 159 .
- 28/ مسعود بوسعدية ، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ط 1 ، 2011 ، ص 73 .
- 29/ حيثامة العيد ، خلفيات العنف المسلح و المصالحة الوطنية الجزائرية ، جامعة جيجل ، الجزائر ، الرابط الالكتروني : <http://www.aranthropos.com>
- 30/ تريم منصور ، من الإرهاب السياسي إلى الإرهاب الاقتصادي ، مجلة الجيش اللبنانية ، العدد 340 ، تشرين الأول 2013 .

31/ زيد بن محمد الرماني، أثر الإرهاب في استنزاف

موارد المجتمعات ، آفاق إسلامية ، الرياض ، الرابط

الالكتروني :

<http://www.assakina.com/center/parties/3532>

8.html#ixzz3XCKQUSKY

32/ لياس بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس ، ترجمة

د. خليل أحمد خليل، دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ،

ص 322.

33/ زيد بن محمد الرماني ، أثر الإرهاب في استنزاف

موارد المجتمعات ، مصدر سابق .